موافقة سامية على نتائج لجنة التحقيق

عبث نزيل «الغرفة ٢٠» تسبب في حريق إصلاحية الحائر.. وصرف ١٠٠ ألف ريال لورثة كل متوفى

إعفاء مدير سجون منطقة الرياض من منصبه وتوجيه تهم الاهمال والتقصير لعدد من الاداريين وتقديمهم للمحاكمة

الرياض - واس:

■ صدر أمر سام كريم يقضي بالموافقة على ما توصلت اليه اللجنة التي وجه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بتشكيلها للتحقيق في حادث الحريق الذي وقع في اصلاحية الحائر بمدينة الرياض بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٤٢٤هـ ونتج عنه وفاة (٦٨) نزيلا من السعوديين وجنسيات أخرى وذلك بناء على ما رفعه سمو وزير الداخلية للمقام السامي الكريم حيال نتائج التحقيق التي انتهت اليها هذه اللجنة والتي تكونت برئاسة الدفاع المدني وعضوية كل من ديوان وزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام والمديرية العامة للمباحث العامة والامن العام والمديرية العامة للسجون وذلك لمعرفة مسببات الحادث والتعرف على كافة أبعاده وتحديد المسؤول عنه والخروج بتوصيات تحد باذن الله من تكرار ماحدث مستقبلا.

وقد باشرت اللجنة أعمالها من خلال مجموعات عمل في ضوء ما أنيط بها من مهمات وانتهت اللجنة الى أن هذا الحريق كان متعمدا بفعل فاعل.

ذكر ذلك مصدر مسؤول في وزارة الداخلية وقال ان التحقيقات أوضحت أن النزيل سعد فهيد السبيعي هو من قام باشعال النار في بطانية بالغرفة رقم (٢٠) من الجناح رقم (١٩) من الاصلاحية بقصد العبث مما أدى الى وفاة هذا العدد من النزلاء واتلاف ممتلكات عامة وخاصة وقد أعترف بما بدر منه وصدق اعترافه شرعا مؤكدا بذلك شهادة النزلاء المقيمين معه في الغرفة وما أثبتته التقارير الفنية للحادث كما أدان التحقيق عددا من شاغلي المواقع الادارية بالاهمال والتقصير والتراخي في تطبيق خطط الاخلاء وقواعد السلامة في اصلاحية الحائر وهم كل من:

١ - مدير شعبة اصلاحية الحائر.
٢ - مساعد مدير شعبة اصلاحية الحائر.
٣ - مدير ادارة الامن والسلامة بالادارة العامة للسجون.
٤ - مدير شعبة الشؤون الادارية والمالية.
٥ - مدير أمن اصلاحية الحائر.
٦ - مدير ادارة الامن والسلامة بسجون منطقة الرياض.
٧ - رئيس وحدة الحراسات في اصلاحية الحائر.
٨ - أفراد الحراسة المناوبين على الجناح رقم (١٩).

وقال المصدر المسؤول ان المدان سعد بن فهيد السبيعي وفقا لتوصيات اللجنة سوف يحال مع المدعي العام ومن يدعي بحق خاص من المصابين والورثة الى المحكمة الشرعية للبت في القضية في الوجه الشرعي في الحقين العام والخاص.

وأضاف المصدر المسؤول بوزارة الداخلية أنه تقرر صرف مبلغ (١٠٠,٠٠٠) مائة الف ريال لورثة كل متوفى من خزينة الدولة واعفاء مدير سجون منطقة الرياض من منصبه نتيجة لضعف الاشراف والمتابعة وكف أيدي المسؤولين عن الاهمال ومحاكمتهم وتطبيق الاجراءات التأديبية بحقهم بناء على ما أوصت به اللجنة في تقريرها المرفوع بهذا الشأن.

والجدير بالذكر أن حادث اصلاحية الحائر قد وقع عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين ١٨/٧/١٤٢٤هـ في الغرفة رقم (٢٠) الواقعة في مدخل الجناح رقم (١٩) من مبنى الاصلاحية وصادف ذلك وقت تجمع النزلاء لاداء صلاة الظهر في المسجد الذي يقع في الطرف الآخر لنفس الجناح وانه بسبب وجود مواد اسفنجية وبطانيات وموكيت وستائر داخل الغرفة مكان الحريق فقد نتج عن ذلك انبعاث دخان كثيف انتشر بسرعة في كافة أجزاء الجناح مما أحدث ارتباكا بين النزلاء حيث اتجهت مجموعة منهم نحو المدخل متجاوزين موقع الحريق وقد تمكنوا من الخروج في حين توزعت مجموعات أخرى بين المسجد ودورات المياه وبسبب الدخان الكثيف وقعت حالات اختناق واغماء نتج عنه وفاة (٦٨) نزيلا.

ولي العهد يستقبل أصحاب السمو والمعالي بمقر إقامته في الدار البيضاء

سمو ولي العهد يستقبل أصحاب السمو الملكي الأمراء و أصحاب المعالي الوزراء (و.ا.س)

الدار البيضاء - و.أ.س:

■ استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في مقر اقامة سموه بمدينة الدار البيضاء مساء أمس أصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالاله بن عبدالعزيز.

وقد تناول الجميع طعام العشاء على مائدة سمو ولي العهد.

تنظمها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في ٢١ صفر

الأمير عبدالله يفتتح ندوة «آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي»

كتب - سليمان الفرحان:

■ يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني «ندوة آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي خلال الفترة من ٢١ - ٢٤ صفر ١٤٢٥هـ بتنظيم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ومقرها الشارقة.

ويشارك خلال هذه التظاهرة العلمية نخبة من العلماء العرب البارزين من جميع أنحاء العالم يناقشون خلالها موضوعات الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والهجرة من البلدان العربية ودور العلماء المهاجرين في التنمية الانسانية في العالم العربي وتوطين وانتاج التكنولوجيا والأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالبحث العلمي والمجتمع العربي واقتصاديات البحث العلمي ودور المنظمات الدولية والجمعيات العلمية.

وأوضح المشرف على الإدارة العامة لبرامج المنح في المدينة ورئيس اللجنة العلمية للندوة د. عبدالرحمن بن ابراهيم العبدالعالي انه تقدم للندوة نحو ٦٩٢ ورقة عمل علمية تم قبول ٣٠٩ أوراق منها يتم تقديمها خلال ٢٨ جلسة عرض الملصقات وجلسات خاصة وخمس ورش عمل.

وأضاف د. العبدالعالي ان ورش عمل الندوة ستناقش المشاريع العلمية التكنولوجية المطروحة للاستثمار والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية في الوطن العربي وتحلية المياه بالطاقة الشمسية والمشاركة في الرحلات الفضائية العلمية.

كما بحث العلماء موضوع أولويات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي من خلال مناقشة موضوعات الطاقة والمياه والتقنيات الحيوية وتقنية المعلومات والاتصالات بالاضافة إلى موضوعات أخرى تتعلق بمجالات الزراعة والطب والهندسة والعلوم.

وأشار د. العبدالعالي إلى انه سيقام على هامش فعاليات الندوة معرض مصاحب تشارك فيه عدد من الشركات والمؤسسات ذات العلاقة بمجالات العلوم والتقنية وتكنولوجيا أشباه الموصلات ويمثل العلماء المشاركون في الندوة عددا من دول العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا، وسويسرا، واستراليا وكافة الدولة العربية.

ومن المقرر ان تقوم اللجان المنظمة بنشر أوراق العمل والبحوث بشكل ورقي الكتروني (CD) عبر موقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا على شبكة الانترنت إضافة إلى نشر الأوراق المقبولة في كتاب وقائع الندوة.

نيابة عن سمو ولي العهد

الأمير سلطان افتتح ندوة «القضاء والأنظمة العدلية»

المفتي العام: بلادنا قامت على أساس ثابت من الشريعة المحمدية

الامير سلطان خلال رعايته حفل الافتتاح

أصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء خلال حفل الافتتاح

جانب من الحضور

سمو النائب الثاني يتابع فقرات الحفل

تغطية - حمد الجمهور ومنصور الحسين، تصوير - صالح الجميعة

■ تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني افتتح صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بعد ظهر أمس افتتاح ندوة «القضاء والأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية» التي تنظمها وزارة العدل بمشاركة عدد من المختصين في مجال القضاء والأنظمة من داخل وخارج المملكة.

وقد وصل سموه الكريم مقر الحفل بفندق الرياض انتركونتيننتال حيث كان في مقدمة مستقبليه معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ووزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من المسؤولين والمشايخ والقضاة.

وبعد أن أخذ سموه مكانه بمقر الاحتفال بدئ الحفل الخطابي بآي من الذكر الحكيم.

ثم القى سماحة مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ كلمة قال فيها: إن العدل أساس في التعامل بين كل الأفراد، قال تعالى: ﴿ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وأن تلوا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾.

اخوتي الأعزاء: ان من يعيننا على العدل تمسكنا بديننا واستقامتنا على شريعة الإسلام والأيمان الحق بأن شريعة الله هي الشريعة الكاملة الصالحة المصلحة للأمة في أي مكان وزمان ﴿اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ فالصدق والعدل والبعد عن الهوى من أسباب رسوخ العدل.

اخوتي الأعزاء: هذه بلاد الإسلام قامت على أسس من الشريعة قامت هذه الدولة المباركة على أساس ثابت على هذه الشريعة المحمدية فمحاكمها تحكم بشريعة الله تقيم حدود الله وتنصف العباد بعضهم من بعض وتطبق أحكام الدين فالحمد لله رب العالمين لأجل هذا الالتزام صار لهذه الدولة مكانتها المرموقة فعزت إذ ذل غيرها - مما هو أقوى منها وأكثر عدداً وبقيت إذ ذهب غيرها مما هو أقوى منها.

فتمسكها بالشريعة وايمان قيادتها بهذه الشريعة وانها الشريعة العادلة جعل لهذه البلاد مكانتها وهيبتها فلله الحمد والمنة.

أيها الاخوة: ان استقلال القضاء من أسباب عدل الأمة واستقلال القضاء في شريعة الإسلام بتنفيذ أحكام الشريعة على كل المستويات وفي بلادنا ولله الحمد استقلال لهذا المرفق العظيم فاستقلاله هو المطلوب فلا يقبل أحد ان يملي على القاضي قضاءه ولا يلزمه برأيه وانما القاضي ينطلق مما فهمه من كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وسلم واجتهاد في فهم نصوص الكتاب والسنة أعان على هذا بعد توفيق الله.

اخواني: أليس من الظلم ان تتهم أمة الإسلام بالإرهاب والعدوان أليس من الظلم ان تحمل وسائل إعلام ظالمة جائرة تكيل للإسلام وأهله التهم والأباطيل وتدعي عدواناً وظلماً ان حقوق الإنسان متجاهلة في بلاد الإسلام، كل ذلك من المغالطات والأخطاء . ان حقوق الإنسان حفظت في الإسلام ولم يأت أي شرع ليحفظ حقوق الإنسان بمثل ما حفظت به هذه الشريعة ﴿إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام﴾، في بلادنا العزيزة محاكم شرعية تحكم بشرع الله وتطبق أحكام الله على كل من أتاها ان احكام الإسلام هي الحافظة لحقوق الإنسان.

ثم ألقى معالي الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى كلمة قال فيها: ان كلمة سماحة المفتي جاءت شاملة ووافية عن أمور هذه الندوة. وأكد قائلاً ان القضاء في المملكة هو في الحقيقة القضاء الإسلامي ولا تنقصه أمور ولا مصادر.. فإن أصولا وفقها مضى عليه ١٤ قرناً حري بأن يكون تأصل وسما وقويت أصوله وامتدت فروعه. وهو قضاء مجرب على مر التاريخ في العدل والإنصاف وتوفير أسباب الأمن.. فإن الناس في الحياة محتاجون إلى أمن وافر وانصاف متحقق، ولا يتحقق هذا إلا بالتشريع الإسلامي السامي. القائم على ما أنزله الله تعالى من القرآن أو ما علمه نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فتشريع هذه منابعه وأصوله لا يستغرب عليه ان يحقق الله به العدل والأمن والإنصاف ويزول معه أي خوف.

وأكد قائلاً: ان المملكة العربية السعودية لم تأت بشيء جديد وإنما جاءت بتأسيس دولة، فلم يكن في قلب هذه الجزيرة دولة عبر عصور التاريخ قبل الإسلام أو بعده حتى قامت الدولة السعودية ولم تأت بشيء جديد عن شريعة الإسلام وإنما قامت بالدعوة إلى الحق ونصرته ولم الشمل وتوحيد المسيرة انها دعوة صالحة نقية وحماية حازمة قوية، حقق الله بها في هذه الجزيرة دولة لم يكن لها وجود في جميع عصور الإسلام ولا الجاهلية ونحن نعيش الان في الطور الثالث من أطوار هذه الدولة والتي أسسها الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - حيث جاء والناس متفرقون وكانوا جماعات وشعباً وكان الخلاف قائماً وقد جاء لينبه الغافل ويوقظ النائم ويجمع حوله دعاة الحق وأنصار الفضيلة وحملة كتاب العدل. فأدعو الله ان يعيد لهذه الربوع مجدها.

واستعرض مراحل التقاضي من المحاكم العامة ثم محاكم التدقيق ثم العرض على مجلس القضاء. ولهذا فإن الاحتياط في براءة الذمة وإيصال الحقوق إلى أهلها وتوفير الرعاية التامة لحقوق الإنسان فإنه لم توجد في يوم من الأيام في أي تشريع إلا في الشريعة الإسلامية.

وقال اللحيدان: إن أي ظلم لا يقر أن يصدر من هذه الشريعة وإذا فرض خطأ إنسان في القضاء الإسلامي، فإن خطأ القاضي لا يكون خطأ الإسلام ولا خطأ في الشريعة، وانما يكون خطأ في التطبيق، وقد يصيب القاضي أو لا يصيب، وأفضل الخلق يقول في حديثه صلى الله عليه وسلم: إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له..

وأكد أن المملكة عرفت منذ تأسست بأنها لا تحب أن تتدخل في أمور الآخرين ولا أن تصدر للناس مشاكل وفتنا ولا أن تعين على اضطرابات ومخاوف ولا تمد مجرماً ولا تؤوي محدثاً وانما تخضع في امورها كلها لمقتضيات الشريعة الإسلامية.

واستنكر اللحيدان التهم التي تلصق بالمملكة قائلاً: إن ما جاءنا من تهم ومما قيل عنا في الصحف الغربية وللأسف كانت الولايات المتحدة الأمريكية حاملة اللواء المظلم في هذا المجال على المملكة.

وأوضح اللحيدان قائلاً: إن المملكة في تصرفاتها وبذلها ومساعداتها إنما تسعى لتوفير السعادة لكل من تستطيع أن تسعده. وأولئك الذين يقولون ما يقولون يصدق عليهم ﴿وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله﴾ ونحن نكل الأمر إلى الله ونسأله أن يكشف الحقائق ويفضح النوايا السيئة.

وتابع فضيلته: إن في تلك الدول أشخاصا عرفوا بالانصاف وشهدوا في المملكة بأنها راعية لحقوق الإنسان ومجافية كل المجافاة للظلم والإرهاب وتصدير أنواع المحن والمشاكل للبشرية.

وأردف فضيلته قائلاً: إن المملكة تسعى أن تكون بالمنزلة التي قال الله عنها: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ وما يوجه من إعانات للدعاة كل ذلك من أجل انقاذ كل إنسان من النار، وتسعى إلى تصدير ما يحقق للبشرية الخيرية والنصح والتناصح، ومع هذا قيل ماقيل عنا.

ثم ألقى الأستاذ أمين مكي مدني الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الدول العربية كلمة قال فيها: إن انعقاد هذه الندوة تحت رعاية ولي العهد ليؤكد إيلاء المملكة العربية السعودية، ملكاً وحكومة وأمة، الاهتمام والحرص التام على إرساء قيم العدالة وتعزيز وحماية كرامة الإنسان وفق ما نص عليه القرآن الكريم والشريعة الإسلامية أساس دستور المملكة، وما تضمنته العهود والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتي انضمت المملكة إلى الكثير منها في اطار سعيها المتواصل إلى الاصلاح النابع من الثوابت الإسلامية والقيم العربية. ويحضرني هنا ما ذكره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، في خطابه أمام مجلس الشورى، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٣ ميلادية، حول اهمية الأنظمة المتعلقة بالتقاضي والإجراءات الجنائية لايصال العدالة إلى المواطنين وحمايتهم من تجاوزات السلطة العامة، وموافقته على قيام جمعية أهلية ومؤسسة حكومية تعنى كل منها بحقوق الإنسان، وإجازة القوانين الخاصة بالإجراءات الجنائية والمرافعات والمحاماة، حتى تتضافر جهود الدولة والمواطنين لحماية الكرامة الإنسانية.

ثم ألقى معالي وزير العدل فضيلة الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة قال فيها:

إنه لشرف كبير لوزارة العدل أن تحظى هذه الندوة برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني كما أنه يشرفني ويسعدني وجميع منسوبي وزارة العدل أن أرحب بسموكم الكريم مقدراً لسموكم تفضله بتشريفنا في هذا اليوم المبارك لافتتاح ندوة القضاء والأنظمة العدلية.

ولا شك يا صاحب السمو أن تشريفكم لافتتاح هذه الندوة يعبّر عن تقدير ولاة الأمر في هذه البلاد الطاهرة وعنايتهم بشئون القضاء ولما عرف عن سموكم الكريم من اهتمام وعناية خاصة لكل ما يدعم مسيرة العدل في المملكة أجزل الله مثوبتكم وشكر سعيكم.

وأشار إلى أن القضاء بين الناس من ضرورات الاجتماع، به تسوس الدول مملكتها وتسود رعيتها تحت ظل الأمن والاطمئنان والقضاء الشرعي المبني على العلم والحكمة والعدل والقوة والأمانة هو ظل الله في أرضه، ولهذا جاءت الشرائع السماوية بتهذيب طبع الإنسان والحد من أنانيته وجعله عضواً صالحاً في المجتمع وتولى الأنبياء مهمة القضاء بين الناس قال تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون﴾ وشرف الله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بصفة الحكم فقال تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ والقضاء في شريعة الإسلام يرجع إلى أصول وركائز مستفادة من وحي الشرع ومشكاة الرسالة ﴿وان أحكم بينهم بما أنزل الله﴾ ومدار الحكم والقضاء على إقامة العدل وإظهار الحق فهو الثمرة المقصودة من عمل القضاء ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾.

وأوضح أن المملكة العربية السعودية بحملها رسالة الإسلام وقيامها بمسئوليات الحكم بالشريعة كان لقضائها سمات تميزه عن غيره، ويتجلى هذا في أمور من أهمها:

أولاً: أن الدستور والمصدر التشريعي قد جاء من الخالق سبحانه وتعالى مما جعله نظاماً صلباً ومتناسقاً لا يعرف الاضطراب والتناقض، لأنه يعتمد على الوحي الإلهي.

ثانياً: ثبات الأجر والثواب في قبول الحكم والسعي إلى تنفيذه.

ثالثاً: المساواة فالناس كلهم سواسية أمام الجهات القضائية، يعملون بالعدل دون النظر إلى الجاه أو المنصب أو اللون أو الدين أو الجنس.

رابعاً: الشمول، فهو نظام شامل وكامل مما جعله قادراً على استيعاب كل القضايا المستجدة وفي كل زمان ومكان.

خامسا/ الاستقلال وهو سمة مهمة من سمات أي نظام قضائي، ولهذا نصت الأنظمة القضائية بالمملكة العربية السعودية على هذا المبدأ حيث جاء في النظام الأساسي للحكم انه لاسلطان على القضاة في قضائهم لغير احكام الشريعة الإسلامية.

وأكد قائلاً ان مسيرة القضاء في المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله إلى هذا العهد عهد خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله تشهد نمواً متواصلاً وقد تجسد هذا النمو مؤخراً بنقلة متميزة تمثلت باكتمال عقد منظومة الأنظمة القضائية حيث صدر نظام المرافعات الشرعية، ونظام المحاماة، ونظام الإجراءات الجزائية.

وباكتمال هذه المنظومة وتتابع صدور اللوائح التنفيذية لهذه الأنظمة استطيع القول وبثقة إن اجراءات التقاضي في المملكة قد وصلت إلى مرحلة تبعث على الاطمئنان وانا شخصياً راض عما تحقق لمعرفتي ومعايشتي للجهود التي بذلت في اعداد هذه الأنظمة وصياغة نصوصها، اجدني اليوم - وفي هذه المناسبة - بحاجة إلى تأكيد أهمية التعريف بها وتأمل نصوصها وتفهم مضامينها، وما هذه الندوة الاجزء من الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا الاتجاه.

واردف قائلا لقد روعي في التخطيط لها أن يكون مسمى الندوة ومحاور البحث فيها والموضوعات المرشحة للدراسة وانتقاء ذوي الاختصاص لاستكتابهم في تلك الموضوعات روعي في كل ذلك ان تتضافر الجهود بخطى وخطط مدروسة للتعريف بهذه النقلة الحضارية التي يشهدها مرفق القضاء في المملكة والتعريف ايضاً بالجهود التي بذلت لاستخلاص اخر ما توصل إليه فقه الاجراءات لنقول لكل مختص ومهتم بشأننا القضائي هذا نظامنا القضائي، حكم بشريعة الإسلام واجراءات مستمدة منها.

واستطرد قائلاً ان مسيرة القضاء في المملكة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود إلى هذا العهد عهد خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله تمر بمراحل تطويرية مهمة في جانب الاجراءات والنظم الإدارية والتقنية وذلك إدراكاً من حكومة المملكة العربية السعودية للمستجدات المعاصرة وما تمر به المملكة من مرحلة تنموية شاملة وخير دليل على هذه الرعاية والاهتمام ما صدر مؤخراً: الأنظمة العدلية، نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة وما يتعلق بها كنظام التسجيل العيني للعقار، والتي تأتي امتداداً لأنظمة سابقة وتعد خطوة كبيرة ونقلة حضارية متميزة في مجال ضبط اجراءات التقاضي وصولاً إلى تحقيق العدالة، وضمان الوصول إلى التقاضي السليم.

وختم كلمته قائلاً ومن هذا المنطلق جاءت صياغة القضاء في المملكة جامعة بين الثوابت والقواعد، وبين المستجدات المفيدة.

ثم قام معالي وزير العدل بتقديم هدية تذكارية لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز بهذه المناسبة وغادر سموه مقر الحفل بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.

حضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان مساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية وصاحب السمو الملكي الفريق أول ركن متعب بن عبدالله مساعد رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية وعدد من أصحاب السمو الامراء والمعالي الوزراء وضيوف الوزارة واصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم والقضاة.

د. آل الشيخ: إجراءات التقاضي في بلادنا وصلت إلى مرحلة تبعث على الاطمئنان

اللحيدان: القضاء في المملكة إسلامي ولا تنقصه أمور ولا مصادر

ليلة العمر ذكراها تدوم طول العمر

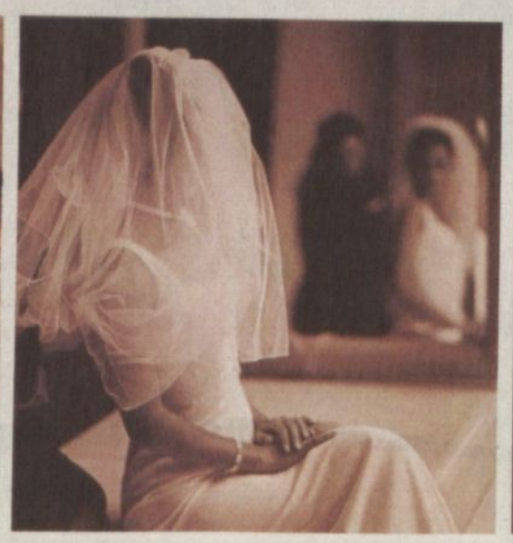

فندق فور سيزونز الرياض بقاعاته الفخمة وخدمته المثالية يقدم لك أرقى حفلات الزفاف المتألقة، كما يهديك أحلى شهر عسل مع تحيات الفندق. أجعلي من أول أيام زواجك ذكرى خالدة بقضائها في منتجع فور سيزونز المالديف أو بالي بين الجزر الحالمة. دعي فندق فور سيزونز الرياض يجعل من زفافك ليلة عمر لا تنسى ومن شهر العسل ذكريات تدوم العمر كله.

لمزيد من المعلومات عن عرضنا الخاص بحفلات الأفراح وشهر العسل يرجى الإتصال بمدير الحفلات على الرقم ٥٥٠٦-٢١١-(٠١)

FOUR SEASONS HOTEL
Riyadh at Kingdom Centre

مركز المملكة، تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة ص.ب. ٢٣١٠٠٠، الرياض ١١٣٢١، المملكة العربية السعودية